TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/LDC/GR/3
17 May 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى
لاستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج
العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا
نيويورك، ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

تقرير اجتماع فريق الخبراء المعني بتنويع التجارة في أقل البلدان نموا

العملية التحضيرية للاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
	مقدمـة	١ - ٦	٣
أولا-	موجز المناقشات	٧ - ٤٤	٤
ثانيا-	الاستنتاجات وتوصيات السياسة العامة	٤٥ - ٥٨	١١
ثالثا-	المسائل التنظيمية	٥٩ - ٦٢	١٤

المرافق

الأول- قائمة المشاركين . . . . . .

الثاني- قائمة الوثائق . . . . . .

مقدمـــة

١- اجتمع فريق الخبراء المعني بتنويع التجارة في أقل البلدان نموا، الذي عقد من ١٠ إلى ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٥ في جنيف، بدعوة من الأونكتاد كجزء من العملية التحضيرية للاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا، وهو الاجتماع المقرر عقده في نيويورك من ٢٦ أيلول/سبتمبر إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. واشترك في اجتماع الفريق خبراء من عشرة من أقل البلدان نموا (اثيوبيا وأوغندا وبنغلاديش وبنن والرأس الأخضر وكمبوديا وملاوي وموزامبيق والنيجر وهايتي)، وممثلون عن الاتحاد الأوروبي، ومركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة التجارة العالمية، وموجهون للمناقشة وأكاديميون. ويتضمن المرفق الأول من هذا التقرير قائمة بأسماء المشتركين. ويبين المرفق الثاني قائمة بالوثائق التي أعدت للاجتماع.

٢- وقال السيد لورانس، نائب الأمين العام للأونكتاد، في بيانه الافتتاحي، إن أحد الشواغل الرئيسية يتمثل في ترويج الصادرات وتحويلها إلى منتجات أكثر قدرة على المنافسة وذات قيمة مضافة أعلى. على أن هذا الجهد يطرح على أقل البلدان نموا تحديات تتجاوز مجال السياسة التجارية الضيق. فمن بين العقبات الرئيسية التي تعترض توسيع التجارة وتنويعها في أقل البلدان نموا عدم كفاية الهياكل الأساسية والمؤسسات. ومن العوامل الأخرى الواجب أخذها في الحسبان التوجهُّ الذي اتخذته بعض السياسات الإنمائية والذي يمكن بالفعل أن يثبط الاستثمارات في قطاع التجارة.

٣- وتفيد الأدلة المتاحة بأن توسيع التجارة من خلال التنويع يمكن أن يدخل تعديلات على اقتصادات أقل البلدان نموا وأن يساعد في التعجيل بعملية النمو مثلا من خلال إنشاء روابط أمامية وخلفية واستغلال وفورات الحجم.

٤- ومن النتائج الهامة التي استخلصتها أمانة الأونكتاد من الدراسات الإفرادية القطرية أن الخصائص المؤسسية والهيكلية التي تنفرد بها كل من أقل البلدان نموا قد روعيت لدى اختيار صكوك السياسة العامة الموضوعة لتعزيز التنويع؛ ولدى ترتيب الإصلاحات. فنجاح تنويع الصادرات في معظم أقل البلدان نموا توقف على إزالة القيود السياسية وقيود السياسة الاقتصادية وكذلك القيود الناشئة عن قلة الموارد الطبيعية المتاحة وغيرها من العوامل الهيكلية التي يصعب التغلـُّب عليها في الأجل القصير. وقد تضمنت الدراسات الإفرادية اقتراحات بشأن المنتجات و/أو القطاعات التي قد تستطيع فرادى أقل البلدان نموا أن تقوم بتنويعها.

٥- واسترعت الدراسات الإفرادية الانتباه إلى دور الحكومات في تعزيز السياسات الرامية إلى تنويع التجارة وفي توفير السلع العامة. وكان لا بد لتوصيات السياسة العامة من ان تكون حساسة لدور القطاع غير الرسمي في التجارة وداعمة له نظرا إلى أهميته كمصدر عمل ورزق لقطاعات عريضة من السكان.

٦- وإذا كان تنفيذ أنشطة التنويع مسؤولية وطنية في المقام الأول، فإن السياسات الملائمة على الصعيد الدولي، بما في ذلك تلك التي تتعلق بفرص الوصول إلى الأسواق، تـُعدُّ جوهرية هي الأخرى خاصة بالنظر إلى ما طرأ على البيئة التجارية العالمية من تغيـُّرات في الآونة الأخيرة. وتتسم تدابير الدعم الدولية بأهمية

مماثلة، بما في ذلك تلك التي تستهدف تحسين نطاق تغطية نظام الأفضليات المعمم، والاستفادة منه وتسهيل قواعد المنشأ ومواصلة تنسيقها وتغطية دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أولا - موجز المناقشات

٧- نظر اجتماع فريق الخبراء في إمكانات تنويع التجارة في أقل البلدان نموا، والقيود التي تعترض التنويع وتدابير الدعم الوطنية والدولية اللازمة. وكان عنوان الوثيقة الأساسية التي أعدتها أمانة الأونكتاد هو "تنويع التجارة في أقل البلدان نموا: ورقات مختارة" (UNCTAD/LDC/GE.3/2). وترد في المرفق الثاني الوثائق التي قدمها المشتركون وموجهو المناقشة. وقدم المشتركون من أقل البلدان نموا عروضا أتاحت معلومات مفيدة عن خبرات بلدانهم في تنويع التجارة.

ألف - التنويع: نطاقه وكيفية قياسه والاتجاهات الحديثة

٨- رئي ان من الصعب وضع مؤشر شامل لتنويع التجارة وقياس الفوارق فيما بين البلدان، ومن بين الأسباب أن التنويع عملية متعددة الأوجه في الوقت الذي تركز فيه فرادى أقل البلدان نموا على جوانب مختلفة تتوقف على حجم اقتصاداتها وسكانها، وعلى حالتها الجغرافية بل - وربما هذا هو العامل الأهم - على تراثها التاريخي. والثغرات في نطاق تغطية البيانات المتعلقة بالتجارة والإنتاج في كثير من أقل البلدان نموا تعقّد هي الأخرى مشكلة القياس. فتجارة القطاع غير الرسمي مثلا لها أهميتها في الكثير من أقل البلدان نموا، بيد أن تدفقات التجارة عبر الحدود والتجارة غير الرسمية تستبعد في الغالب من إحصاءات التجارة الرسمية.

٩- وينبغي وضع تحليل تنويع التجارة في أقل البلدان نموا في إطار المستويات المنخفضة لإيرادات التصدير (المسجلة) التي تحصل عليها أقل البلدان نموا. ففي عام ١٩٩٣، بلغ مجموع قيمة صادرات أقل البلدان نموا ككل من البضائع ١٣ بليون دولار أمريكي، مما يناظر نحو ٧,٦ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي الموحد ويمثل ١,٥ في المائة من مجموع حصائل صادرات جميع البلدان النامية من البضائع، وهو رقم يمثّل أقل من ٠,٤ في المائة من صادرات العالم من البضائع.

١٠- والنجاح في تنويع التجارة يمكن أن يظهر أيضا في عدد من التحسينات الاقتصادية التي يصعب قياسها كمّاً لأنها ترتبط بمرونة الإنتاج والتجارة، وهما قضيتان رئيسيتان في منظور التنمية في الأجل الطويل.

١١- وعلى أساس تدابير التنويع المختلفة، مثل تركز المنتج والتركز الجغرافي، كان الأداء في أقل البلدان نموا مخيبا للأمل على مدى الأعوام العشرة الماضية حيث ظل التركيز على اثنين أو ثلاثة من منتجات التصدير غير المجهزة وشبه المجهزة شائعا. ومن بين ٤٠ بلدا من أقل البلدان نموا توجد عنها بيانات تصدير قابلة للمقارنة، قللت خمسة بلدان فقط اعتمادها على السلع الأساسية، في حين ظلت ٣٣ من أقل البلدان نموا، ومعظمها أفريقية، تستمد أكثر من ٧٠ في المائة من حصائلها من صادرات السلع الأساسية.

١٢- وكانت فروق الأرقام القياسية المجمّعة لأسعار السلع الأساسية الشاملة لعدة منتجات تميل إلى أن تكون أقل نوعا ما منها بالنسبة للمنتجات التصديرية لأقل البلدان نموا كل على حدة. فالفروق السعرية لجميع المشروبات الاستوائية المجمعة كانت أقل مثلا منها بالنسبة للبن أو الكاكاو أو الشاي كل على حدة. واستمرار اعتماد عدد كبير من أقل البلدان نموا على سلعة واحدة أو على عدد قليل جدا من هذه السلع الأساسية، وبخاصة تلك التي تتميز بانخفاض مرونة الطلب بالنسبة للدخل، قد عرّضها لمخاطر اقتصادية عالية.

١٣- وظل تركّز المنتجات الذي يشكل فيه منتج واحد أو منتجان أو ثلاثة منتجات أكثر من نصف مجموع حصيلة الصادرات يمثل مشكلة رئيسية بالنسبة لمعظم أقل البلدان نموا. على أن التقسيم إلى المستوى الثلاثي الأرقام للتصنيف النموذجي للتجارة الدولية، مقيسا بمجموع عدد المنتجات التصديرية من أقل البلدان نموا، يشير إلى أن العديد من أقل البلدان نموا حقق نجاحا في تنويع قاعدة صادراته وإن كان ببطء. وعلى عكس ذلك، حدثت تغيرات طفيفة فقط في التركّز الجغرافي لأسواق صادرات أقل البلدان نموا. وكانت البلدان المتقدمة الأسواق الرئيسية لمعظم أقل البلدان نموا إذ إنها مثلت أكثر من ٧٠ في المائة من مجموع صادراتها في عام ١٩٩٠ واتجه نحو نصف هذه الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي.

باء - تحرير التجارة والإصلاحات الاقتصادية في أقل البلدان نموا

١٤- خلال الثمانينات وأوائل التسعينات، كانت غالبية أقل البلدان نموا قد نفذت برامج التكيف الهيكلي لخفض اختلالات الاقتصاد الكلي، وبلوغ درجة أكبر من توجه التجارة نحو الخارج، وتحسين الكفاءة في تخصيص الموارد. وكثيرا ما شملت برامج التكيف الهيكلي السياسات التالية: تحرير تجارة الواردات والصادرات، وعمليات تعديل سعر الصرف (تخفيض قيمة العملة)، وخصخصة المؤسسات العامة والتخلص من الأنظمة المقيدة للبيئة الاقتصادية.

١٥- وكان المتوقع من تحرير التجارة، أي انتقال الأسعار المحلية النسبية للسلع المتبادلة إلى مستويات الأسعار الدولية، أن يعزز تنويع التجارة من خلال تشجيع نمو الإنتاج المتبادل دوليا وذلك بتعديل التكوين السلعي في الإنتاج الراهن وتحويله إلى منتجات ذات قيمة مضافة أعلى، وبزيادة حصة المنتجات التي تتسم بانخفاض الأسعار وتقلب الحصائل في مجموع الصادرات.

١٦- وتصدى فريق الخبراء لمسألة ما إذا كانت برامج تحرير التجارة التي نفذها العديد من أقل البلدان نموا قد خلّفت أثرا إيجابيا على الأداء الاقتصادي خاصة من حيث النمو الاقتصادي وتوسيع التجارة وتنويعها. وعقّدت قضايا مثل التعاريف المختلفة لتحرير التجارة وتصميم هذا التحرير وقياسه من عملية التقييم.

١٧- وفيما يتعلق بتصميم برامج تحرير التجارة، فقد أثيرت عدة أسئلة منها ما إذا كان تحرير التجارة يجب أن يتوقف على استقرار الاقتصاد الكلي أو أن يسبقه أو أن يتبعه، أو ما إذا كان تحرير التجارة واستقرار الاقتصاد الكلي يجب أن يتما في آن واحد. وفيما يتعلق بقياس تحرير التجارة، كان السؤال يدور حول أي مؤشرات ينبغي استخدامها: فهل ينبغي استخدام التغيرات في التعريفة الجمركية، أو عدم اتساق أسعار الصرف، أو التغيرات في نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي؟ وكيف ينبغي وضع رقم قياسي لتحرير التجارة؟

١٨- ويمكن الأخذ بنهجين اثنين رئيسيين لتقييم أثر تحرير التجارة على أداء التجارة وتنويع التجارة. والنهج الأول يقارن الأداء (على أساس المؤشرات المختارة خلال الفترة السابقة لبدء تحرير التجارة) بالأداء أثناء فترة التحرير وبعدها. ويعتمد النهج الثاني على مؤشرات التحرير التي تجمَّع في رقم قياسي واحد يقارن بعد ذلك بمقاييس الأداء. وهناك حدود لكلا النهجين. فالنهج الأول ينسب إلى تطبيق برامج تحرير التجارة جميع التغيرات التي تطرأ على الأداء، ولكنه لا يعطي أية إشارة عن مقدار التحرير الذي تم للتجارة. والنهج الثاني تعتريه شوائب لأنه لا توجد طريقة متفق عليها لترجيح المؤشرات المختلفة لتنويع التجارة.

١٩- وقد جرى مع ذلك تحليل عدد من النتائج المتعلقة بأثر عملية الإصلاح على أداء التجارة. فقد وجدت مثلا دراسات البنك الدولي والأونكتاد أن معامل الارتباط بين أداء التجارة والرقم القياسي لتحرير التجارة ليس قويا. ولم يعثر على أدلة مقنعة تفيد أن تحرير التجارة قد خلف أثرا إيجابيا هاما على أداء التجارة في أقل البلدان نموا. فالحاجة تدعو إلى إجراء دراسات إفرادية مفصلة تولي عناية أكبر لعوامل مثل القيود القائمة في جانب العرض والآليات المؤسسية التي تؤثر على استجابات العرض في أقل البلدان نموا.

٢٠- وقليلة هي العناية التي أوليت في الوثائق المتاحة حاليا للعلاقة بين تحرير التجارة وتنويع التجارة. وربما يعزى ذلك جزئيا الى إحتمال أن تكون بعض المؤسسات المالية الدولية قد اعتبرت أن تركيز الصادرات لا يمثل مشكلة رئيسية تمشيا مع الرأي القائل بأن مشكلة تركيز الصادرات يمكن التصدي لها باستخدام سياسات الاقتصاد الكلي المصممة للحد من عدم استقرار حصائل الصادرات؛ وأن من الأفضل تعزيز مجموعة محدودة من الصادرات بدلا من التركيز على تنويع الصادرات.

٢١- ونظر فريق الخبراء في السمات التي يمكن أن تؤثر على مقبولية برامج تحرير التجارة. وكان تصميم هذه البرامج من حيث تسلسلها، وأثرها الاجتماعي، بما في ذلك آثارها على العمالة واعادة توزيع الموارد واعادة هيكلة الأنشطة الاقتصادية، من العناصر التي جرى بحثها. ورئي أن القدرة التنظيمية والادارية على تنفيذ تدابير الاصلاح تتسم بأهمية.

٢٢- وبالمثل، يمكن أن يتأثر التنفيذ بما تخلفه تدابير الاصلاح من أثر على الأسواق المحلية وامكانيات الانتاج. فبما أن برامج التثبيت تتطلب انضباطا مالياً بفرض قيود على نفقات القطاع العام، فقد كان من الأسهل خفض النفقات الرأسمالية بدلا من النفقات المتكررة. ولذلك، تقلصت مستويات الاستثمار في الكثير من الاقتصادات القائمة بتنفيذ برامج التكيف والتحرير. وتفاقمت المشكلة في الكثير من أقل البلدان نموا بفعل التكامل بين استثمار القطاع العام واستثمار القطاع الخاص حين أصبح استثمار القطاع العام في الهياكل الأساسية شرطا أساسيا لزيادة استجابة القطاع الخاص في مجال الاستثمار. والافتراض القائل بأن استثمار القطاع العام يطرد استثمار القطاع الخاص - وأن خفض استثمار القطاع العام يمكن أن "يجذب" استثمار القطاع الخاص - لم تثبته الخبرة الفعلية لأقل البلدان نموا.

٢٣- وقد تزات الجهود الرامية الى تنويع الانتاج المحلي، ولكن المشكلة في الكثير من أقل البلدان نموا في افريقيا كانت مشكلة وصفت بأنها "الوسط المفقود في أفريقيا"، أي أن هناك بين القطاع الرسمي الكبير والقطاع غير الرسمي قطاع وسط مفقود هو قلة أو عدم وجود مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم. فبدون وفورات الحجم، كان تنويع الانتاج وتوسيعه يواجه هو لآخر عقبات.

٢٤- وأسهم التعاون الاقليمي في قصة نجاح بلدان جنوب وجنوب شرق آسيا. وإمكانيات توسيع الفرص السوقية على أساس اقليمي في جهات أخرى أيضا تستحق أن تلقى عناية وبحثا متأنيا لأن الأسواق الاقليمية يمكن أن تساعد اقل البلدان نموا على التكيف مع القواعد الصارمة للأسواق الدولية.

جيم - آثار الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي بالنسبة لأقل البلدان نموا

٢٥- كان اعتماد الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي علامة بدء مرحلة جديدة في العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية. واسترعي انتباه الاجتماع الى السمات الرئيسية التالية للجولة:

(أ) دخلت قطاعات جديدة مثل الزراعة، والمنسوجات والملابس، والاستثمار، وحقوق الملكية الفكرية والخدمات في اختصاص منظمة التجارة العالمية؛ ويمكن أن تتبعها قطاعات أخرى في الوقت المناسب. وهذه الاضافات الى جدول أعمال التجارة تعني، في جملة أمور، أن اختصاص منظمة التجارة العالمية يمكن أن يمتد بالفعل ليشمل السياسات الوطنية للبلدان الأعضاء في مجالات تتجاوز من بعيد السياسات التجارية التقليدية.

(ب) إرساء قواعد ومعايير وامتيازات، وتعهدات والتزامات مشتركة وموحدة، لجميع البلدان بصرف النظر عن مرحلة تنميتها الاقتصادية. والامتيازات التي منحت للبلدان النامية مرتبطة أساسا نصف ارتباط، أي أن أقل البلدان نموا ستتاح لها فترات أطول من الفترات المتاحة للبلدان الأخرى للامتثال للاتفاقات.

(ج) ستعتمد جميع البلدان مبدأ المعاملة بالمثل في العلاقات التجارية الدولية.

٢٦- واعتبرت الوثيقة الختامية تحديا لقدرة البلدان النامية واستعدادها للتنافس في السوق الدولية بموجب قواعد وضوابط مشتركة. فالتعهد السياسي الوارد في قرار مراكش الوزاري بشأن اتخاذ تدابير لصالح أقل البلدان نموا يؤكد ما يلي:

(أ) طالما امتثلت أقل البلدان نموا للقواعد العامة، فلن يطلب منها التعهد بالتزامات وتنازلات إلا بالقدر الذي يتمشى واحتياجاتها الانمائية والمالية والتجارية الفردية أو وقدراتها الادارية والمؤسسية؛

(ب) يجب أن تطبق القواعد المنصوص عليها في الاتفاقات المختلفة وكذلك الأحكام الانتقالية بطريقة مرنة وداعمة لأقل البلدان نموا.

٢٧- والتعهدات المحددة التي سعت أقل البلدان نموا إلى الحصول عليها في الاتفاقات المختلفة لم تمنح لها، باستثناء تلك الواردة في اتفاق الزراعة الذي ستحصل بموجبه على معاملة خاصة طالما ظلت في فئة أقل البلدان نموا.

٢٨- ولوحظ أن اقل البلدان نموا تحتاج الى معلومات بشأن الأنشطة السابقة للاستثمارات، وتمويل الاستثمارات، وبشأن الشراء وتنظيم العرض. ويجب أن تكون المساعدة التقنية التي يتيحها شركاء أقل البلدان نموا في التنمية وتتيحها المنظمات الدولية ذات فائدة للقطاع الخاص بالذات. وكانت مخططات نظام الأفضليات المعمم محدودة القيمة لعدة اسباب: كانت غير مؤكدة وغير مضمونة؛ وكانت تعتمد على تقديم امتيازات من طرف واحد كان بالامكان سحبها في أي وقت؛ كانت تخضع لشروط معقدة وتحد منها الاستثناءات والحصص. وعاد نظام الأفضليات المعمم، كما تم تنفيذه في الماضي، بالفائدة على البلدان النامية الأكثر تقدما في جنوب شرق آسيا ولكنه النظام، في حد ذاته، لم يوفّر أساسا لدعم صادرات أقل البلدان نموا.

٢٩- أما فيما يتعلق بآثار اتفاقات جولة أوروغواي في مختلف القطاعات، فقد أبديت الملاحظات التالية:

'١' الوصول الى الأسواق

٣٠- ستخفض التعريفات الجمركية تخفيضات دون المتوسط في ثلاث فئات من المنتجات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية وأقل البلدان نموا، هي: المنسوجات والملابس؛ الجلود والمطاط، والأحذية، وبضائع السفر؛ والأسماك ومنتجات الأسماك. وعلى عكس ذلك، ستخفض التعريفات الجمركية تخفيضات أعلى من المتوسط في ثلاث فئات من المنتجات التصديرية هي: الفلزات؛ والمنتجات المعدنية، والأحجار الكريمة والفلزات؛ والخشب، واللب، والورق والأثاث. وستزداد نسبة البضائع التي تدخل أسواق البلدان المتقدمة بلا تعريفة جمركية بموجب شرط الدولة الأكثر رعاية من ٢٠ الى ٤٣ في المائة. وفيما يتعلق بصادرات اقل البلدان نموا من المنتجات الصناعية الى البلدان المتقدمة، فستبلغ تخفيضات التعريفة الجمركية ٢٥ في المائة في المتوسط.

'٢' تآكل الأفضليات التجارية

٣١- إن شاغلا رئيسيا من شواغل أقل البلدان نموا، وبخاصة أقل البلدان الافريقية نموا، هو تآكل هامش الأفضليات الذي كانت تتمتع به بموجب نظام الأفضليات المعمم أو بموجب اتفاقيات لومي وما ترتب على ذلك من فقدانها القدرة على المنافسة. فأقل البلدان الافريقية نموا تشعر بقلق إزاء هيمنة المنتجات الاستوائية والمنتجات القائمة على الموارد الطبيعية على تجارتها التصديرية التي خفضت بشأنها التعريفات الجمركية الى حد كبير بموجب شرط الدول الأكثر رعاية، في حين أن قاعدتها التصديرية ضيقة جدا لتسمح لها لتحقيق مكاسب من تحرير التجارة في مجالات أخرى.

٣٢- وحظيت صادرات أقل البلدان نموا، بأسعار عام ١٩٩٢، بأفضليات تجارية بلغت قيمتها ١٢٥ مليون دولار في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وهي الأسواق الثلاثة التي تمثل نحو ثلثي صادراتها. وقُدر أن أقل البلدان نموا كمجموعة يمكن أن تخسر، في حالة تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي تنفيذا كاملا، ما قيمته نحو ٦,٣ مليون دولار من الصادرات الى اليابان، ولكنها يمكن أن تربح ما قيمته زهاء ٥٢ مليون دولار من الصادرات الى الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا يعني اجمالا مكسبا قدره نحو ٤٢,٣ مليون دولار (أو حوالي ٠,٤٤ في المائة من مجموع صادراتها). وكمجموعة، ستفقد أقل البلدان الافريقية نموا ٧,٧ ملايين دولار في الوقت الذي قد تربح فيه أقل البلدان الآسيوية نموا نحو ٣٨,٤ مليون دولار.

'٣' الزراعة

٣٣- طلب الى أقل البلدان نموا أيضا أن تحدد أسعار تعريفاتها الجمركية وأن تثبتها ولكنها أعفيت من جميع التزامات التخفيض التي تنطبق على بلدان أخرى بشرط ألا تتعدى عشرة في المائة. وفيما يتعلق باعانات التصدير، فمن المتوقع أن تكون الاعفاءات العادية التي أتيحت للبلدان النامية وافية بحاجة أقل البلدان نموا أيضا.

٣٤- لا تمثل التزامات أقل البلدان نموا بموجب اتفاق الزراعة مجال التأثر الحقيقي، وإنما يكمن ذلك في احتمال أن ترتفع فاتورة الواردات من المواد الغذائية ارتفاعا حادا وأن تمس قدرتها على تخصيص الموارد للتنمية الاقتصادية. وبافتراض أن أسعار الأغذية سترتفع في العالم في الأجل المتوسط الى الأجل الطويل بسبب الاتفاق، فقد نص القرار الوزاري على اتخاذ تدابير لمساعدة أقل البلدان نموا في مواجهة هذا الاحتمال. فينبغي مثلا للبلدان المانحة وللمؤسسات المالية الدولية أن تتيح المساعدة المالية والتقنية لأقل البلدان نموا للوفاء بفاتورة وارداتها وتحسين انتاجيتها الزرراعية وهياكلها الأساسية.

'٤' المنسوجات والملابس

٣٥- يتسم هذا القطاع بأهمية في بنغلاديش، فهي البلد الوحيد من أقل البلدان نموا الذي يتمتع بقدر ما الوجود الهام في قطاع المنسوجات والملابس، ولكنه يتسم بأهمية أيضا في هايتي ونيبال في حين أن الخيوط والأنسجة القطنية ترد بدرجة أقل في سلة صادرات العديد من أقل البلدان الافريقية نموا. ورئي أن الالغاء التدريجي لترتيب المنسوجات المتعددة الألياف مكسب لبنغلاديش. وإن كانت ستواجه في عالم خال من الحصص منافسة حادة من بلدان مثل اندونيسيا، وباكستان، وسري لانكا، والصين، وفييت نام والهند. ويتضمن اتفاق المنسوجات والملابس أحكاما خاصة لصغار الموردين والوافدين الجدد ولكنه لا ينص على أي اعفاء هام لصالح أقل البلدان نموا.

٣٦- ولا بد لأقل البلدان نموا من أن تحسن كفاءتها وقدرتها على المنافسة في صناعة المنسوجات والملابس، خاصة في المجالات التالية: التكنولوجيا؛ الجودة والتصميم؛ التسويق؛ التنويع والتحول الى أصناف ذات قيمة مضافة أعلى؛ مراعاة اشتراطات البيئة في البلدان المستوردة؛ والاستثمار الأجنبي، وبوجه خاص نقل مكان التصنيع من جانب البلدان التي تبحث عن قواعد انتاج أقل كلفة.

'٥' جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة

٣٧- لا ينص اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة على منح أقل البلدان نموا أية معاملة خاصة. على أنها منحت فترة انتقال مدتها ١١ عاما (مقارنة بخمسة أعوام للبلدان النامية) من تاريخ إنشاء منظمة التجارة الدولية للامتثال للأحكام المنصوص عليها في اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة.

٣٨- ومن المقرر أن ترتفع كلفة السلع التي تشملها حماية الملكية الفكرية، منها مثلا المستحضرات الصيدلية، والكيماويات الزراعية والتكنولوجيا، بالنسبة للبلدان المستوردة. فلا بد من تعزيز القدرات الادارية

المحلية لضمان توفير منتجات معادلة غير مشمولة بالبراءات أو خارج نظام البراءات والحصول على تكنولوجيات من مصادر قادرة على المنافسة لمواجهة الزيادات المحتملة في التكاليف.

'٦' تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة

٣٩- لا ينص اتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، شأنه شأن إتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، على منح أقل البلدان نموا أية معاملة خاصة؛ على أن أقل البلدان نموا قد حصلت على فترة انتقال أطول مدتها سبعة أعوام لالغاء ما قد يكون عندها من تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة التي لا تتمشى وأحكام الاتفاق.

'٧' الخدمات

٤٠- الاتفاق العام للتجارة في الخدمات اتفاق إطاري. ذلك أن الأمر ما زال يتطلب التفاوض على جداول التعهدات الأولية وتسويتها. ولئن كانت اشتراطات "الدولة الأكثر رعاية" و"الشفافية" ستنطبق على كامل أنشطة الخدمات، فإن الاعتبارات المتعلقة "بالمعاملة الوطنية" و"بالوصول الى الأسواق" ستتوقف على التعهدات المحددة التي تم التفاوض عليها وادراجها في جدول أي بلد من البلدان الأعضاء. وبذلك، تعتمد الموازنة بين الفوائد والتنازلات على مفاوضات الجداول بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

'٨' قواعد التجارة المتعددة الأطراف

٤١- من الانجازات الهامة التي تحققت في جولة أوروغواي تعزيز قواعد التجارة المتعددة الأطراف، لا سيما في مجالات تسوية المنازعات، والضمانات، ومكافحة الإغراق، والاعانات، واحكام ميزان المدفوعات، والتثمين الجمركي، وقواعد المنشأ، الخ. واقامة نظام تجاري متعدد الأطراف على أساس من القواعد مع وجود آلية قوية لتسوية المنازعات إنما هو لصالح البلدان النامية.

دال - الاجراءات الوطنية وتدابير الدعم الدولية لصالح أقل البلدان نموا

٤٢- يشير طابع الاعفاءات التي منحت لأقل البلدان نموا عددا من الشواغل. فاعتماد قواعد وضوابط مشتركة وتمديد قواعد التجارة المتعددة الأطراف لتشمل مواضيع جديدة، والمفاوضات القائمة على أساس المعاملة بالمثل، تعني تخفيضات في التعريفات بمقتضى شرط الدولة الأكثر رعاية. وهذا يمكن أن يدفع بلدانا أخرى الى تعزيز ميزتها التنافسية في الأسواق الدولية باعطاء الأولوية للاستثمارات في الهياكل الأساسية والتكنولوجيا والموارد البشرية. فينبغي أن تتخذ تدابير دعم وطنية ودولية للتعجيل بعملية تكيّف أقل البلدان نموا مع البيئة التنافسية الدولية الجديدة.

٤٣- وبلوغ هدف تنويع التجارة يتطلب تفاعلا حساسا بين ادارة الاقتصاد الكلي وتدابير دعم المؤسسات على مستوى الاقتصاد الجزئي، وإزالة المعوقات القانونية والتنظيمية والهيكلية للحصول على استجابات من الفعاليات الاقتصادية العازفة عن المجازفة. إذ ليس من المرجح أن تكون السياسات الوطنية بمفردها كافية لتمكين أقل البلدان نموا من مواجهة تزايد التنافس في الأسواق السلعية الدولية. وستحتاج أقل البلدان نموا

على الأرجح الى دعم خارجي كبير لتعويض أية نتائج ضارة تنشأ في الأجل القصير ولضمان استفادتها الكاملة من التدابير الخاصة التي منحت لها بموجب جولة أوروغواي لزيادة فرص وصولها الى الأسواق. وفي هذا الصدد، سيلزم اتخاذ اجراءات على ثلاث جبهات عريضة هي: (أ) انفاذ قرارات مراكش الوزارية لصالح أقل البلدان نموا والبلدان المستوردة الصافية للأغذية؛ (ب) وضع تدابير تعويضية (أو "شبكة أمان") لتمكين أقل البلدان نموا من تجاوز العواقب غير المواتية؛ و(ج) توفير مساعدة مالية وتقنية، وتخفيف عبء الدين، وتحسين فرص الوصول الى الأسواق وغير ذلك من التدابير المتصلة بالتجارة والاستثمار التي يمكن أن تعزز قدرة أقل البلدان نموا على توريد السلع والخدمات القابلة للتداول. ويمكن لشركاء أقل البلدان نموا في التجارة تصميم بعض البرامج لصالحها، من ذلك مثلا الغاء رسوم الاستهلاك على منتجات اقل البلدان نموا، واتاحة حوافز محددة لمستثمريها من أجل الاستثمار في أقل البلدان نموا.

٤٤ - وعلى الصعيد دون الاقليمي أو الاقليمي، يمكن للبلدان المجاورة أن تساعد أيضا في تحسين فرص وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق. ويمكن أن تشمل العوامل الحافزة إجازة الانحراف عن نظام الغات لعام ١٩٩٤ بصدد شرط الدولة الأكثر رعاية لصالح المنتجات التي تنتج في البلد المصدِّر باستثمار وتكنولوجيا أو موارد البلد المانح لفرص الوصول إلى أسواقه، وذلك من خلال إقامة مشاريع مشتركة أو فتح الفروع أو ترتيبات الترخيص. ويمكن دعم هذا النوع من الوصول التفضيلي إلى بلد من أقل البلدان نموا من خلال الطريق الثنائي بتخفيف القواعد المتعددة الأطراف.

ثانيا - الاستنتاجات وتوصيات السياسة العامة

ألف - مقدمة

٤٥ - قام اجتماع فريق الخبراء المعني بتنويع التجارة في أقل البلدان نموا، الذي عقد كجزء من العملية التحضيرية للاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا ببحث الخبرات والامكانيات والصعوبات في مجال تنويع التجارة في أقل البلدان نموا ودراسة ما يتصل بذلك من قضايا وآثار السياسة العامة. وأتاحت الدراسات الافرادية التي أعدتها أمانة الأونكتاد والتقارير التي قدمها المشتركون معلومات مفيدة للاجتماع وشدَّدت على أهمية استخلاص الدروس من خبرة البلدان الأخرى.

٤٦ - والهدف من تنويع التجارة لا يقتصر على مجرد تحقيق استقرار أكبر في حصائل الصادرات بل يشمل أيضاً زيادة قدرة التجارة على المنافسة ليتسنى تعزيز استخدام عوامل الانتاج والموارد الطبيعية داخل الاقتصاد. فتنويع التجارة يمكن أن يسهم إلى حد كبير في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل خاصة عندما ينفَّذ بطريقة تتمشى واحتياجات البلد. فما حققته بعض البلدان النامية من نمو اقتصادي متواصل مدهش يمكن أن يعتبر أنه جاء إلى حد كبير نتيجة جهودها الناجحة في تنويع أنشطتها الاقتصادية المحلية وأنماط تجارتها.

٤٧ - ويطرح التنويع المستدام تحديات معقدة تتجاوز مجال السياسة التجارية الضيِّق نسبيا. فإلى جانب تدني مستوى صادراتها، تواجه أقل البلدان نموا قيودا عديدة تشمل اعتبارات السوق، والسياسة العامة،

والاعتبارات الهيكلية والاعتبارات المتصلة بالموارد الطبيعية. فينبغي لأقل البلدان نموا أن ترشّد وارداتها وأن تنوّع مصادرها.

٤٨ - وكشفت الدراسات الافرادية للأونكتاد أن لدى أقل البلدان نموا امكانيات كبيرة للتصدير. فلدى العديد من أقل البلدان نموا موارد طبيعية غنية ومنوعة زراعية كانت أو معدنية. وكثير من هذه البلدان قادر على التنافس في مجموعة من الصادرات السلعية غير التقليدية، وعلى زيادة أنشطة التجهيز المحلية، وتنمية الصادرات المصنّعة وصادرات الخدمات.

٤٩ - على أن تنويع تجارة أقل البلدان نموا وتوسيعها يتطلبان إعادة هيكلة قاعدتها الاقتصادية. وتحقيقا لذلك، سيلزم الشروع في تنفيذ مجموعة من تدابير السياسة العامة لتعزيز قدرتها على المنافسة، والتوريد، والاستفادة من الفرص السوقية. وسيتطلب الأمر إرساء مجموعة ملائمة من الحوافز لكي تتوفر لصناعة التصدير غير التقليدية مقومات البقاء. هذا علاوة على أن دعم الحكومات سيكون مطلوبا لتذليل العقبات المحددة القائمة في جانب العرض، وخاصة لتمكين أنشطة القطاع الخاص من توسيع وتنمية الفرص السوقية الجديدة.

باء - تحرير التجارة وتنويعها

٥٠ - يعتبر اصلاح السياسات التجارية الوطنية المصممة لتحسين الحوافز الاقتصادية وتعزيز قدرة الفعاليات الاقتصادية على الاستجابة لها شروطا هامة لتحسين أداء أقل البلدان نموا في تنويع التجارة. وفي السنوات الأخيرة، قامت غالبية أقل البلدان نموا بتنفيذ برامج واسعة النطاق لتحرير التجارة صُممت لتحسين الحوافز المتاحة للانتاج المخصص للتصدير وذلك بتخفيض الحواجز التعريفية وغير التعريفية على الواردات، وتعديل أسعار الصرف، وإصلاح الاطار التنظيمي. وكانت برامج تحرير التجارة، في حالات كثيرة، جزءا من التدابير الرامية إلى استقرار الاقتصاد الكلي.

٥١ - وكان أثر تحرير التجارة هامشيا على الأداء الاقتصادي بالنسبة لغالبية أقل البلدان نموا. وتفاوت عموما الأداء الاقتصادي تفاوتا كبيرا بين أقل البلدان نموا خلال فترات تحرير التجارة. فكانت هناك حالات انتعش فيها الاقتصاد في عدد صغير من البلدان، ولكن النتائج كانت مؤسفة في معظم أقل البلدان نمواً. وأسباب محدودية أثر تحرير التجارة على الانتعاش الاقتصادي معقدة ومنوعة. ويبدو مع ذلك أن تصميم تدابير تحرير التجارة وتسلسلها وتنفيذها كانت من بين العوامل الرئيسية المحددة للأداء. فلا بد من مراعاة الخصائص المؤسسية والهيكلية التي تنفرد بها مختلف الاقتصادات عند اختيار صكوك السياسة العامة وتوقيت تنفيذ تدابير الاصلاح.

جيم - السياسات الوطنية التي تؤثر على تنويع التجارة

٥٢ - إن تنفيذ أنشطة تنويع التجارة مسؤولية وطنية في المقام الأول يتسم فيها إطار السياسة الوطنية الذي تنفّذ هذه الأنشطة داخله بأهمية جوهرية. وخبرة البلدان التي نجحت في تنويع التجارة تدل على أنه ليست هناك وصفة واحدة ينبغي لجميع البلدان أن تتبعها. وإنما نجاح التنويع هو نتيجة تفاعل عدة عوامل مترابطة تشمل الظروف المحلية والخارجية.

٥٣ - وفي غالبية أقل البلدان نموا، يحتاج التقدم في تنويع التجارة إلى تحسين الحوافز السوقية التي ستشجع نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية القطاع الخاص، وإلغاء القيود الهامة القائمة في جانب العرض. وتشمل هذه القيود ضعف وعدم كفاية الهياكل الأساسية، والقدرة التكنولوجية، ومهارات تنظيم المشاريع التجارية، والاطار التنظيمي والآليات المؤسسية. ولا بد للسياسات الوطنية أن تولي عناية خاصة لتخفيف هذه القيود.

دال - الدعم الدولي لتنويع التجارة في أقل البلدان نموا

٥٤ - إن دعم المجتمع الدولي الفعال والمتواصل أمر جوهري لتوسيع وتنويع تجارة أقل البلدان نموا. وهذا الدعم يجب أن يأتي من خلال مجموعة من التدابير تتراوح بين تعزيز فرص وصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق، والتمويل الإنمائي والاستثمار والمساعدة التقنية.

٥٥ - وبالرغم من أن الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي تنص على منح أقل البلدان نموا اعفاءات وفترات انتقال أطول لتمكينها من الافادة مع الوقت من الوثيقة الختامية، فإن تآكل الأفضليات التجارية وأثر ارتفاع كلفة الواردات من الأغذية يمثلان مجالي قلق رئيسيين لأقل البلدان نموا. ومن المهم أن ينفذ قرارا مراكش الوزاريان اللذان اتخذا لصالح أقل البلدان نموا والبلدان المستوردة الصافية للأغذية تنفيذا بناءً لمساعدة أقل البلدان نموا بطريقة ملموسة. ولا بد من اتاحة فترات انتقال كافية لأقل البلدان نموا قبل أن يطلب منها الامتثال للقواعد والضوابط الجديدة لمنظمة التجارة العالمية. ويمكن لبلدان أخرى أن تساعد أقل البلدان نموا بالامتناع عن تطبيق تدابير مكافحة الاغراق والتدابير التعويضية أو تدابير الضمانات على صادرات أقل البلدان نموا.

٥٦ - وتقديم المساعدة التقنية لإنشاء الأطر السياسة القانونية والمؤسسية من أجل الامتثال للقواعد التجارية المتعددة الأطراف الجديدة لمنظمة التجارة العالمية، وفي مجالات تنمية أسواق المنتجات التصديرية، وخدمات دعم التجارة، والشراء الدولي وتنظيم العرض كلها عوامل من شأنها أن تسهم مساهمة هامة في جهود أقل البلدان نموا من أجل توسيع التجارة وتنويعها.

٥٧ - ولتمكين أقل البلدان نموا من مواجهة مشكلة تآكل الأفضليات التجارية في أعقاب اتفاقات جولة أوروغواي، فمن المهم تحسين مخططات نظام الأفضليات المعمم لصالح أقل البلدان نموا بتوسيع نطاق التغطية السلعية، وتخفيف الشروط التي تتعلق بقواعد المنشأ، وتقليل التعقيدات الاجرائية، وتفادي التغيرات المتكررة في المخططات. وهذا سيتمشى أيضا مع قرار مراكش الوزاري المتخذ لصالح أقل البلدان نموا. وإلى جانب تحسين مخططات نظام الأفضليات المعمم، ينبغي للبلدان الصناعية أن تخفف أيضا مشكلة "تصاعد التعريفات الجمركية" التي تواجهها أقل البلدان نموا عند تصدير المنتجات ذات القيمة المضافة.

٥٨ - وإلى جانب تعزيز فرص وصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق على المستوى المتعدد الأطراف، هناك امكانية كبيرة لمساعدة أقل البلدان نموا على المستويات الثنائية ودون الاقليمية والاقليمية. فقيام البلدان المجاورة ذات الأسواق الكبيرة بتحسين فرص وصول اقل البلدان نموا إلى أسواقها أمر ستكون له أهمية كبيرة بالنسبة للكثير من أقل البلدان نموا. ويمكن للبلدان المجاورة أن تنظر في منح فرص تفضيلية لوصول صادرات أقل البلدان نموا عندما تكون هذه الصادرات قد نتجت أساسا عن استثمار وتكنولوجيا ومدخلات

البلد المستورد لها. وهذا يمكن أن يشجع على إقامة مشاريع مشتركة، وإنشاء فروع أو مشاريع تجارية مع البلدان المجاورة بواسطة ترتيبات الترخيص في أقل البلدان نمواً. وهناك مجال لتشجيع التعاون الاقتصادي بين الجنوب والجنوب والتعاون الاقتصادي الاقليمي بهذه الطريقة.

٥٩ - ولا بد من الاعتراف بأن المشاكل التي تواجهها أقل البلدان نموا لتعزيز مشاركتها في التجارة العالمية تتعدى بكثير نطاق النظام التجاري المتعدد الأطراف ومنظمة التجارة العالمية. وينبغي للمانحين وللمؤسسات المالية الدولية مساعدة أقل البلدان نموا في توسيع فرصها التجارية والاستثمارية وفقا لإعلان مراكش. وتنويع التجارة في أقل البلدان نموا سيحتاج إلى جهد متعدد الأطراف ووطني متضافر يستهدف بوجه خاص تخفيف القيود القائمة في جانب العرض. وفي غياب هذا الجهد، سيظل مركز أقل البلدان نموا التجاري ووزنها الاقتصادي هامشيين.

ثالثا - المسائل التنظيمية

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

٦٠ - انتخب اجتماع فريق الخبراء في جلساته الافتتاحية المعقودة في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥ أعضاء المكتب التالية اسماؤهم: الرئيس: السيد ج.ب.ل. مالانج، المدير العام، مجلس ملاوي لترويج الصادرات (ملاوي)؛ نائب الرئيس والمقرر: البروفيسور ك. كيركباتريك (جامعة براتفورد، المملكة المتحدة).

باء - إقرار جدول الأعمال

٦١ - أُقر جدول الأعمال عند افتتاح الاجتماع على النحو التالي:

١ - افتتاح الاجتماع، وإقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الاجتماع؛
٢ - استعراض القضايا في تنويع التجارة: الاتجاهات الحديثة والتقييم؛
٣ - النتائج المستخلصة من دراسات قطرية مختارة؛
٤ - قضايا مختارة في السياسة العامة بشأن تنويع التجارة؛
٥ - الاستنتاجات والتوصيات وتقرير الاجتماع.

٦٢ - وانشئ فريق لتحضير استنتاجات وتوصيات الاجتماع. واعتمد اجتماع فريق الخبراء في جلسته الختامية المعقودة في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٥ استنتاجاته لإدراجها في التقرير عن دورته. (للاطلاع على الاستنتاجات، انظر الفرع الثاني، الفقرة ٦٥ أعلاه).